

ثمن ما جاء في بيان رئاسة الجمهورية حول العدوان الإسرائيلي على أسطول الحرية

مجلس النواب يستدعي الحكومة اليوم للوقوف أمام الاختلالات الأمنية في بعض المحافظات

□ صنعاء / سبا

واصل مجلس النواب جلسات أعمال فترة انعقاده الثالثة للدورة الأولى من دور الانعقاد السنوي الثامن برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي.

واستطرد المجلس في جلسته هذه الحديث حول ما قامت به إسرائيل من أعمال إرهابية وقرصنة جبانة ضد أسطول الحرية الذي حمل عدداً من الأحرار من نشطاء العالم والذين توجهوا إلى قطاع غزة لفك الحصار المفروض على أبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة وأدى ذلك العدوان الإسرائيلي إلى قتل عدد من النشطاء الذين كانوا على سفن أسطول الحرية وأسر من كانوا على تلك السفن.



□ من جلسة مجلس النواب أمس

والمواطن اليمني عبدالحكيم القطبي، والسماح لقوافل المساعدة والإغاثة الإنسانية بالوصول إلى أبناء الشعب الفلسطيني المحاصرين منذ مدة طويلة. من جانبها رحبت مسئولة الأمم المتحدة بصنعاء بزيارة أعضاء مجلس النواب لمكتب الأمم المتحدة وقدرت مواقف المجلس مؤكدة أنها ستعمل على رفع المطالب التي عبر عنها مجلس النواب في بيانه تجاه هذا الحادث الشنيع إلى الأمين العام للأمم المتحدة. وأحاطت السيدة بارتينا مهيتا أعضاء البرلمان بمواقف الأمين العام للأمم المتحدة التي أعلنها يوم أمس حول هذه الجريمة والمساعي الجارية لإجراء تحقيق دولي تجاه ما حدث في المياه الدولية إزاء دعاة ونشطاء للسلام.

وفي اللقاء شرح أعضاء مجلس النواب للممثل المقيم للأمم المتحدة موقف مجلس النواب من الاعتداء الإسرائيلي الإرهابي على أسطول الحرية المتوجه إلى قطاع غزة لتقديم المساعدات الإنسانية وفك الحصار الظالم على أبناء الشعب الفلسطيني. وعبر أعضاء مجلس النواب عن مطالب المجلس من الأمم المتحدة ومنظماتها المختصة لتحمل مسؤوليتها القانونية والإنسانية والتاريخية وفي مقدمة ذلك تأمين حياة المشاركين في أسطول الحرية والضغط على الكيان الصهيوني لسرعة الإفراج عنهم وتأمين سلامتهم وفي طليعتهم أعضاء مجلس النواب اليمني محمد ناصر الحزيمي وهزاع المسوري وعبدالحق عبدالحافظ بن شينون

من تجربة العمل التضامني والتكاملي المشترك بين البرلمان والحكومة ويحرص على الحفاظ على المصلحة العامة للمجتمع. محضر جلسته السابقة ووافق عليه. وكان أعضاء مجلس النواب علي أحمد العمراني والدكتور منصور عزيز الزنداني وبنسام علي الشاطر وسلطان عبد الرب السامعي ومحمد منصور البكري وناجي عتيق وحيد شعيبين قد قاموا بزيارة إلى مكتب الأمم المتحدة بصنعاء أمس بناء على تكليف مجلس النواب. وكان في استقبالهم لدى وصولهم مكتب الأمم المتحدة الممثل المقيم للأمم المتحدة بارتينا مهيتا.

الإجرامية وما تركته من انتهاكات صارخة للمواثيق والقوانين والأعراف الدولية وكل القيم الإنسانية. من ناحية أخرى ناقش المجلس الرسالة الموجهة إليه من الحكومة بشأن اعتذارها عن حضور جلسته التي حددها المجلس لحضورها للإيضاح حول الاختلالات الأمنية التي حدثت مؤخراً في بعض المحافظات ومسائل أخرى تتصل بالجهود المشتركة لتعزيز دعائم الأمن والاستقرار والسكينة العامة وكذا تعزيز البيئة الجاذبة والمشجعة لعملية التنمية الشاملة. وفي ضوء الآراء والملاحظات التي تداولها نواب الشعب أقر المجلس حضور الحكومة لجلسته اليوم الأربعاء للوقوف أمام تلك الموضوعات وبما يرسخ

وعبر المجلس عن تقديره العالي للمواقف الوطنية والقومية والإسلامية والإنسانية تجاه نصرته الشعب الفلسطيني وكل الأحرار المساندين لقصيته العادلة... وأكد المجلس أن تلك المواقف هي التي دأب على الإعلان عنها وتمثلها في الواقع المأموس رئيس الجمهورية اليمنية فخامة الأخ الرئيس القائد علي عبدالله صالح حفظه الله. وثمن ما جاء في البيان الصادر عن رئاسة الجمهورية حول العدوان الإسرائيلي الغاشم على أسطول الحرية وهو العدوان الذي يؤكد حقيقة العقلية الصهيونية الإرهابية التي ظلت تتحكم في تصرفات هذا الكيان والمستمدة من عقلية العصابات

مجلس الوزراء في اجتماعه أمس برئاسة مجور :

المصادقة على اتفاقية التمويل الإضافي لمشروع الطرق الريفية (المرحلة الثانية)

مطالبة حكومة الكيان الصهيوني بإطلاق سراح المختطفين اليمنيين ضمن أسطول الحرية

□ صنعاء / سبا

استعرض مجلس الوزراء في اجتماعه يوم أمس الثلاثاء برئاسة رئيس المجلس الدكتور علي محمد مجور آثار عملية القرصنة الإرهابية التي نفذتها القوات الإسرائيلية يوم أمس الأول الإثنيين ضد أسطول الحرية المتجه إلى غزة بحرا.

وطالب المجلس حكومة الكيان الصهيوني بسرعة إطلاق سراح المختطفين اليمنيين الذين كانوا ضمن أسطول الحرية وكذا كافة المختطفين الآخرين من الدول الشقيقة والصديقة.

وحمل المجلس الحكومة الإسرائيلية مسؤولية أي ضرر يلحق بهم..معتبراً الجريمة البشعة التي قامت بها حكومة الكيان الإسرائيلي بأنها تحد صارخ للعالم وتظهر بجلاء المدى الذي وصل إليه الكيان الصهيوني في إجرامه وغطرسته واستهتاره بالعالم والقانون الدولي. وجدد الدعوة إلى اتخاذ موقف عربي تجاه هذه الجريمة والعمل على رفع الحصار عن قطاع غزة وإنهاء المعاناة الإنسانية التي يتعرض لها سكان القطاع لاسيما الأطفال والنساء والشيوخ.



□ مجور يترأس اجتماع رئاسة مجلس الوزراء

الموافقة على مشروع القرار الخاص بتحديد محارم حقول مياه الشرب بمحافظة ذمار وحجة

خلال العام المالي الماضي بلغت 11 مليارات و781 مليوناً و79 ألف ريال. وأشار التقرير في الوقت نفسه إلى أن إجمالي الموارد المشتركة على مستوى المحافظة للوحدات الإدارية التي تم تحصيلها خلال عام 2009م بلغ 12 ملياراً و411 مليوناً و95 ألف ريال. واطلع المجلس على تقرير وزير شؤون مجلسي النواب والشورى حول سير تنفيذ الإجراءات الدستورية والقانونية لدى المجلسين وذلك للفترة من 15 حتى 30 مايو المنصرم.

وتضمن التقرير مشاريع القوانين التي ناقشها مجلس النواب فضلاً عن تقارير اللجان الدائمة للمجلس وتقارير لجان النزول الميداني إضافة إلى القضايا العامة الأخرى..مشيراً إلى أن مجلس الشورى ناقش خلال الفترة الماضية تقريراً بشأن المشكلة السكانية والتنمية عدا عن مواصلة مناقشة تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بشأن الحساب الختامي للموازنات العامة والملحقة والمستقلة لسنة 2008م.

واطلع المجلس على تقرير وزير الصحة العامة والسكان، الأول عن مشاركته في أعمال الدورة 63 لجمعية الصحة العالمية بجنيف، سويسرا وذلك في الفترة 17 - 22 مايو الماضي والآخر عن مشاركته في أعمال الاجتماع 21 لمجلس إدارة الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل إضافة إلى نتائج زيارته إلى كل من مصر والأردن وسوريا ولبنان والسعودية مؤخراً.

كما وافق المجلس على مشروع القرار المماثل بشأن حقول آبار مياه الشرب بمحافظة حجة، حيث اشتمل القرار على تحديد محارم حقول آبار مياه وادي شرس ومياه (عين علي). ووفقاً للقرارات فإنه يحظر حفر الآبار قطعياً في محارم الحقول أعلاه أو استخدام أي مواد كيميائية أو مبيدات يمكن أن تسبب تلوث لحقول مياه الشرب وكذلك تصريف المخلفات الصلبة أو السائلة أو ممارسة أي أنشطة من شأنها أن تؤدي إلى تلوث الأحواض المائية المخصصة للحقول سائلة الذكر في ذمار وحجة.

ويهدف الإجراء إلى حماية الحقول من الاستنزاف الجائر للمياه عبر الحفر العشوائي للآبار وكذا حمايتها من التلوث لما من شأنه تدميرها وزيادة فرص استدامة مواردها والاستمرار في تزويد السكان بمياه الشرب النظيفة. واطلع المجلس على تقرير وزير المياه والبيئة بشأن حوار تغير المناخ الذي عقد في ألمانيا خلال الفترة من 2 - 4 مايو المنصرم. وأكد المجلس التوصيات التي خلص إليها التقرير بشأن مسؤولية الدول الأطراف في بروتوكول كيوتو بشأن نسب تقليل الانبعاثات الحرارية.. فضلاً عن الدور المحوري للدول المتقدمة في مساعدة الدول النامية للتخفيف من الانبعاثات وذلك بتغيير ونقل التكنولوجيا المناسبة أو دعمها بالتمويلات المالية اللازمة. كما اطلع المجلس على تقرير وزارة الإدارة المحلية عن مستوى تحصيل المواد المالية للوحدات الإدارية لعام 2009. موضحاً بهذا الخصوص أن إجمالي الموارد المحلية لمحصول لجميع الوحدات

شؤون مجلسي النواب والشورى وأمين عام مجلس الوزراء. وأشار التقرير إلى إجمالي عدد التوصيات الصادرة عن مجلس الشورى خلال الفترة المذكورة البالغة ألفاً و115 توصية توزعت بين كل من قطاعات الاتصالات وتقنية المعلومات بـ 19 توصية والتعليم والتنمية البشرية بـ 107 توصيات والتنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر بـ 136 توصية والإدارة المحلية واللامركزية بـ 16 توصية والنقل والطرق بـ 18 توصية والكهرباء والطاقة بـ 36 توصية والشؤون الاجتماعية والعمل بـ 20 توصية والشؤون الاقتصادية بـ 108 توصيات والإعلام بـ 14 توصية. ولفت التقرير إلى الإجراءات التي أقرها مجلس الوزراء لتنفيذ توصيات مجلس الشورى. موضحاً أن إجمالي العام للإجراءات هو 536 إجراء موزعة على القطاعات سائلة الذكر.

ووجه المجلس بمراجعة المصنوفة من قبل جميع الوزارات المعنية بالتوصيات وتقديم التقارير التوضيحية عن مستوى تنفيذ الإجراءات التنفيذية المقررة من قبل المجلس على أن يتم مناقشة المصنوفة بصورة متكاملة في ضوء التقارير المقدمة من الجهات في جلسة قادمة للمجلس. ووافق المجلس على مشروع القرار المقدم من وزير المياه والبيئة بشأن تحديد محارم حقول مياه الشرب محافظة ذمار التي تشتمل على حقول آبار الشريقي (قاع سامة - وشرعة) وحقول آبار الغربي (قاع بلسان).

وصادق المجلس على اتفاقية تمويل التمويل الإضافي لمشروع الطرق الريفية المرحلة الثانية الموقع مع هيئة التنمية الدولية بتاريخ 10 مارس 2010م والتي بموجبها تقدم الهيئة منحة لمشروع الطرق الريفية بمبلغ يعادل 25 مليوناً و200 ألف وحدة من حقوق السحب الخاصة.

ووجه الوزراء المعنيين بمتابعة استكمال الإجراءات الدستورية للمصادقة النهائية على الاتفاقية. ويهدف المشروع إلى تمكين مجموعات مختارة من سكان الريف الفقراء من الوصول إلى الأسواق والحصول على الخدمات الاجتماعية والإدارية وكذلك وضع الاستراتيجيات والبرامج الكفيلة بتحسين الكفاءة في مناطق رئيسية لقطاع النقل. ويتكون المشروع من جزئين، الأول خاص بتحسين أكثر من 400 كم من الطرق الريفية الواسطة وما يزيد على 10 كم من الطرق الفرعية الريفية باستخدام معايير حديثة إلى جانب القيام بمراجعة تصميم الطرق من قبل وزارة الأشغال العامة. فيما يركز الجزء الثاني من الدعم المؤسسي وبناء القدرات لمشروع الطرق وكذا وزارة الأشغال العامة والطرق والجهات لقطاع الطرق في مجال تخطيط الطرق والهندسة والتنفيذ وإعداد برمجية وإجراءات الميزانية وكذلك تحديث الخطة الرئيسية الوطنية والطرق وغيرها من الجوانب المؤسسية. واطلع المجلس على تقرير المصنوفة الإجرائية الحكومية لتنفيذ توصيات مجلس الشورى للأعوام 2005 - 2009م المقدم من وزير